

Distr.: Limited  
1 October 2013  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٢١ (هـ) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

## الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

تعتمد الإعلان التالي:

## الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية

نحن، ممثلي الدول والحكومات، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بمناسبة انعقاد الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية،

١ - ندرك أن الهجرة الدولية حقيقة واقعة متعددة الأبعاد تكتسي أهمية كبرى لتنمية بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، وندرك في هذا الصدد أن الهجرة الدولية ظاهرة شاملة ينبغي معالجتها وفق نهج متسق وشامل ومتوازن، يستوعب اعتبارات التنمية مع إيلاء الاعتبار الواجب للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويراعي حقوق الإنسان؛

٢ - نسلم بالإسهام الهام للمهاجرين والهجرة في التنمية في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، وكذلك بتعدد العلاقة المتشابكة بين الهجرة والتنمية؛

٣ - نقرر العمل على وضع خطة فعالة وشاملة بشأن الهجرة الدولية تستوعب اعتبارات التنمية وتراعي حقوق الإنسان عن طريق تحسين أداء المؤسسات والأطر القائمة،



وكذلك إقامة شراكات أكثر فعالية مع كافة الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالهجرة الدولية والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

٤ - **نعيد تأكيد** التزامنا بمعالجة الفرص التي تتيحها الهجرة الدولية والتحديات التي تطرحها لبلدان المنشأ والعبور والمقصد؛

٥ - **نقر** بضرورة التصدي في إطار التعاون الدولي، على نحو كلي وشامل، لتحديات الهجرة غير القانونية من أجل ضمان هجرة آمنة ومنظمة وقانونية، في مراعاة تامة لحقوق الإنسان؛

٦ - **نقر** بضرورة تعزيز أوجه التآزر بين الهجرة الدولية والتنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

٧ - **نسلم** بالجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لمعالجة الجوانب ذات الصلة بالهجرة الدولية والتنمية، عن طريق مبادرات شتى، ضمن عمليات منظومة الأمم المتحدة وعمليات أخرى، وبخاصة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والعمليات الإقليمية، وكذلك للاستفادة من خبرة المنظمة الدولية للهجرة وسائر الوكالات الأعضاء في المجموعة العالمية المعنية بالهجرة؛

٨ - **نسلم** بالإسهام الهام للهجرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونقر بأن التنقل البشري عامل رئيسي من عوامل التنمية المستدامة، ينبغي مراعاته بما فيه الكفاية لدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٩ - **نسلم** بالدور الهام الذي يقوم به المهاجرون باعتبارهم شركاء في تنمية بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد ونقر بضرورة تحسين تصورات الناس بشأن المهاجرين والهجرة؛

١٠ - **نعيد تأكيد** ضرورة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، وحمائتها على نحو فعال، أيا كان وضعهم كمهاجرين، ولا سيما الحقوق والحريات الأساسية للنساء والأطفال، ومعالجة الهجرة الدولية عن طريق التعاون والحوار على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الثنائي وعن طريق اتباع نهج شامل ومتوازن في هذا الصدد، مع الإقرار بأدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وتجنب النهج التي قد تؤدي إلى تفاقم أوضاع استضعافهم؛

١١ - **نسلم** بأن النساء والفتيات يمثلن تقريبا نصف مجموع المهاجرين على الصعيد العالمي، وبأن من الضروري معالجة الحالة الخاصة للنساء والفتيات المهاجرات وضعفهن باتخاذ

تدابير، منها إدماج المنظور الجنساني في السياسات، وتعزيز القوانين والمؤسسات والبرامج الوطنية لمكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والتمييز ضدهم؛

١٢ - **نؤكد**، في هذا الصدد، على الحاجة إلى وضع تدابير مناسبة لحماية العاملات المهاجرات في جميع القطاعات، بمن فيهن العاملات في المنازل؛

١٣ - **نعرب** عن التزامنا بحماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين، نظراً لضعفهم، لا سيما الأطفال المهاجرون غير المصحوبين بذويهم، والتكفل بصحتهم وتعليمهم ونمائهم النفسي، بما يكفل مراعاة مصلحة الطفل في المقام الأول في سياسات الإدماج والعودة ولم تشمل الأسر؛

١٤ - **نؤكد** على ضرورة احترام وتعزيز معايير العمل الدولية حسب الاقتضاء، واحترام حقوق المهاجرين في أماكن عملهم؛

١٥ - **نحيط علماً** بإسهام الاتفاقيات الدولية السارية، ومنها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في المنظومة الدولية لحماية المهاجرين؛

١٦ - **ندين** بشدة الأفعال والمظاهر والتعبير التي تنم عن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين والصور النمطية التي تلصق بهم في كثير من الأحيان، على أسس منها الدين أو المعتقد، ونحث الدول على تطبيق القوانين المرعية الإجراء، وتعزيزها عند الاقتضاء، متى كانت هناك أفعال أو مظاهر أو تعابير تنم عن كراهية الأجانب أو التعصب ضد المهاجرين، من أجل القضاء على عدم إفلات مرتكبي تلك الأفعال من العقاب؛

١٧ - **نكرر تأكيد** التزامنا بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وحماية ضحايا الاتجار، ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين، وحماية المهاجرين من الاستغلال ومن سائر الاعتداءات، ونؤكد الحاجة إلى وضع سياسات وطنية وإقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر، أو الارتقاء بها، حسب الاقتضاء، وإلى تعزيز التعاون في منع الاتجار بالأشخاص ومحاكمة المتاجرين وحماية ضحايا هذا الاتجار، ونشجع الدول الأعضاء على التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وعلى الانضمام إليها وتنفيذها؛

١٨ - **نشجع** الدول الأعضاء على التعاون على بلورة برامج للتنقل تيسر الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، بطرق منها إتاحة حركة اليد العاملة؛

١٩ - نقر بما ينفرد به المهاجرون المراهقون والشبان من أوجه ضعف وظروف واحتياجات، وكذلك بقدرتهم على بناء جسور اجتماعية واقتصادية وثقافية للتعاون والتفاهم بين المجتمعات؛

٢٠ - نقر أيضا بجميع الجهود المبذولة من جانب الحكومات، وكافة الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية الأخرى، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات المنضوية تحت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، والجهات المعنية غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص، لمعالجة الهجرة الدولية والتنمية لما فيه منفعة كل من المهاجرين والمجتمعات؛ ونشدد كذلك، واضعين هذا الهدف نصب أعيننا، على الحاجة إلى تعزيز الشراكات بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

٢١ - نؤكد على الحاجة إلى تعميق التفاعل بين الحكومات والمجتمع المدني لإيجاد تدابير لمواجهة التحديات التي تطرحها الهجرة الدولية واغتنام الفرص التي تتيحها، ونسلم بإسهام المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، في تحسين رفاه المهاجرين وإدماجهم في المجتمعات، وبخاصة في أوضاع هشّة للغاية، ودعم المجتمع الدولي لجهود هذه المنظمات؛

٢٢ - نقر بأن تدفقات الهجرة ذات طابع معقد وبأن حركات الهجرة الدولية تحدث أيضا داخل المناطق الجغرافية نفسها، وندعو، في هذا الإطار، إلى فهم أفضل لأنماط الهجرة بين المناطق وداخلها؛

٢٣ - نقر بأهمية تنسيق جهود المجتمع الدولي لمساعدة ودعم المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في أوضاع هشّة وتيسير عودتهم الطوعية إلى بلدانهم الأصلية، والتعاون على إنجاز ذلك، حسب الاقتضاء، وندعو إلى اتخاذ مبادرات ملموسة وذات منحنى عملي تهدف إلى كشف الثغرات في مجال الحماية وسدها؛

٢٤ - نشدد على حق المهاجرين في العودة إلى بلد المواطنة، ونشير إلى ضرورة أن تكفل الدول استقبال مواطنيها العائدين على النحو الواجب؛

٢٥ - نسلم بضرورة النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه العوامل البيئية في الهجرة؛

٢٦ - نسلم بضرورة النظر في كيفية تأثير هجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية، لا سيما في القطاع الصحي والقطاع الاجتماعي والقطاع الهندسي، في الجهود الإنمائية للبلدان النامية، ونشدد على ضرورة النظر في الهجرة الدائرية؛

٢٧ - نسلم بأن التحويلات المالية تشكل مصدرا هاما لرأس المال الخاص، ونعيد تأكيد ضرورة تعزيز الظروف التي تتيح إجراء التحويلات بصورة أقل كلفة وأسرع وأوفر أمانا في كل من بلدان المصدر والبلدان المتلقية؛

٢٨ - نشدد على ضرورة إيجاد بيانات إحصائية موثوقة بشأن الهجرة الدولية، بما في ذلك متى أمكن، بشأن إسهامات المهاجرين في التنمية في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد؛ وهي بيانات من شأنها تيسير تقرير السياسات وصنع القرارات على أساس الأدلة بشأن كافة الجوانب ذات الصلة بالتنمية المستدامة؛

٢٩ - نقر بأن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية أثبت أنه متددي قيم لإجراء المناقشات الصريحة والمفتوحة، وأنه يساعد في بناء الثقة بين الجهات المشاركة صاحبة المصلحة من خلال تبادل الخبرات والممارسات السليمة، ولأنه متددي بقيادة الدول يكتسي طابعا طوعيا وغير رسمي؛

٣٠ - نقر بأن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تستفيد من مناقشات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ومن نتائجه، في سبيل زيادة عوائد الهجرة الدولية على التنمية إلى أقصى حد؛

٣١ - ندعو كافة هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة وسائر أعضاء المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية، إلى العمل، كل في نطاق ولايته، على توطيد تعاونهم لمعالجة مسألة الهجرة الدولية والتنمية على وجه أفضل وأكمل، بغية اعتماد نهج متسق وشامل ومنسق، وتناول مسائل الهجرة في مساهماتهم التي سيقدمونها إلى العملية التحضيرية التي ستعد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣٢ - نرحب بالجهود التي بذلتها المجموعة العالمية المعنية بالهجرة في الآونة الأخيرة لاتخاذ تدابير من أجل تحسين أدائها وتعزيز الاتساق والتنسيق بين المنظمات الأعضاء فيها، ونشدد في هذا الصدد على أهمية وجود تفاعل منظم بين المجموعة السالفة الذكر والدول الأعضاء؛

٣٣ - نطلب إلى الأمين العام أن يواصل أعماله الفنية المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية وأن يواصل، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، ومنها المنظمة الدولية للهجرة، تقييم التقدم المحرز في مجال الهجرة والتنمية؛

٣٤ - نطلب أيضا إلى الأمين العام أن يولي الاعتبار الواجب لنتائج الحوار الرفيع المستوى ومداولاته لدى إعداد تقريره عن الهجرة الدولية والتنمية، الذي من المقرر أن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.